

المحمدية وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

السيد الرئيس،
أصحاب المجلالة والسمو والنجامة والمعالى،
السيد الأمين العام لهيأة الأمم المتحدة،
حضرات السيدات والسادة،

يسرني أن أشرك من جديد في القمة العالمية حول
التنمية المستدامة، المنعقدة بجمهورية جنوب إفريقيا المناضلة،
التي تربطنا بها أوامر الكفاح المشترك، في سبيل الحرية والوحدة
والتقدم؛ معتبرا اجتماع هذه القمة بتجسيدا للوعي المستمر،
لدى المجموعة الدولية بمرجعية إعلان "ريو" من أجل تنمية
مستدامة، محورها الإنسان، وحماية البيئة، التي هي ملك
للشبية جمعاء.

بيد أن محدودية ما تم إحراره من تقدم في تفعيل إعلان
"ريو" منذ اعتماد "أجندة 21" يثير تساؤلات ملحة، حول
مكأن الخلل، التي حالت دون التنفيذ الكامل لهذه الأجندة.
ولأن استشعار المسؤولية يقتضى محاسبة الذات أولاً، فقد
ارتأيت أن أتطرق لما قام به المغرب، في هذا المضمار، في حدود
إمكاناته.

فقد عمل بلدي على رفع تحديات الآثار الوخيمة، الناجمة عن
التقلبات المناخية، والجفاف والتصحر، معتمداً مخططاً وطنياً
طموحاً وواقعياً، قائماً على مقاربات ديمقراطية تشاركية،
وبرامج عمل تستهدف حماية البيئة، والتنوع البيولوجي؛

ناهضاً بالتزاماته الدولية بشأن التنمية المستدامة، محتضناً
مجموعة من اللقاءات الجهوية والدولية، من أبرزها المؤتمر السابع
للأطراف في الاتفاقية- الإطار للأمم المتحدة، حول التغيرات
المناخية، الذي حوّل بروتوكول كيوتو إلى اتفاق ملموس وعملي.

بيد أن المغرب ودول الجنوب، مهما كان حسن نواياهم
وحجم مساهماتهم، يواجهون تحديات التنمية المستدامة، في
ظلّ عدم الوفاء التام بالالتزامات الدولية بشأنها.

فهل كان بالإمكان رفع تلك التحديات في ظلّ ضعف التعاون
الدولي، وخاصة في مجال التمويل، ونقل التكنولوجيات الجديدة،
بطريقة عقلانية، وملائمة للمحافظة على البيئة؟

وماذا فعل المجتمع الدولي لمحاربة الفقر المدقع، الذي يُعانيه
ما يزيد عن ربع البشرية، ومن أجل توفير الشروط الحيوية
لتأمين العيش الكريم للإنسان؟

ألا تُشكل مختلف الهزات والأزمات العنيفة، التي عرفها
العالم حافزاً قوياً للاقتناع بمسؤوليتنا المشتركة في تحقيق
التنمية المستدامة؟

أما بالنسبة لإفريقيا، التي تستأثر باهتمامنا، فإن هذا
التساؤل الملح يتحوّل إلى صرخة قلب وضمير، باعتبار أنه يوجد
بها أكثر مراكز التوتر، والمعضلات الاقتصادية والاجتماعية،
والأمراض الفتاكة.

إنّ الدول الإفريقية، كغيرها من الدول النامية، في حاجة
إلى عناية المجموعة الدولية باستقرارها وتنميتها، وإلى شركاء
ملتزمين، يساعدونها على الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

وللحقيقة والإنصاف، فإن اللوم لا ينبغي أن يُوجه كلاً
إلى الآخر، إذ على دول الجنوب أن تعمل على الاستغلال
الأمثل، لما تزخر به من موارد بشرية وطبيعية، لصالح التنمية
الشاملة، بدل هدرها في النزاعات المفتعلة؛ ملتزمة بمقومات
التدبير الجيد للشأن العام، وبالمزيد من توطيد الديمقراطية،
لتحرير الطاقات الفردية والجماعية.

إننا مطّالبون باعتماد استراتيجية جماعية متكاملة، قائمة
على شراكة حقيقية، وتضامن فعلي، وقرب ناجع، ووضع
ضوابط لتطويق الأخطار الناجمة عن التحولات المناخية،
وعن الاستغلال المفرط للثروات المائية، والغابوية والسّمكية،
والضغوط الممارسة على الأنظمة البيئية، والتنوع البيولوجي.

فنهوض المجموعة الدولية بمسؤولياتها كاملة، في هذا
المجال، هو الكفيل بتبيد كل المخاوف، وبعث التفاؤل من
جديد، في انبثاق مواطنة كونية، تقوم على التضامن
الإنساني الفعال، في نطاق شراكة فاعلة بين الدول،
والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الإقليمية
والدولية؛ منوهين، في هذا الصدد، بمبادرة القارة الإفريقية
بوضع خطة "نيباد" (NEPAD).

وختاماً، فإنني واثق بأن هذه القمة، بما تتميز به من
مشاركة دولية وازنة، وعلى أرض هذا البلد المناضل،
وتحت رئاسة الزعيم الإفريقي الحكيم، فخامة
الرئيس تابو مبيكي، ستساعد على الدفع قدماً بالمسيرة
البشرية الصعبة والطويلة، على درب تحقيق التنمية المستدامة،
شاكرًا لجمهورية جنوب إفريقيا الشقيقة؛ كريمة ضيافتها،

وسخي جهودها لإنجاح ملتقانا هذا، مُنَوِّها بالعمل الدؤوب؛
الذي ما فتئت منظمة الأمم المتحدة تنهض به، من أجل
عالم يسوده التضامن والتوازن، والإنصاف والتعاون،
لصالح أجيالنا؛ المحاضرة منها والمقبلة.

والسلام عليكم ورحمةُ الله تعالى وبركاته.